يتلخص في تعديل 15 مادة وإضافة خمس مواد جديدة

«الصحية البرلمانية» أقرت التعديلات على قانون الجمعيات التعاونية

■ العتيقي: القانون الجديد يشترط أن يحمل العضو شهادة جامعية بدلا من «يقرأ ويكتب فقط»

■ الانتخاب يكون بنظام الصوت الواحد الذي سيساهم في تفكيك الكثير من التحالفات

اجتماع اللجنة الصحية البرلمانية

انتهت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها أمس من اقرار التعديلات على قانون الجمعيات التعاونية بتعديل 15 مادة واضافة خمس مواد جديدة.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور صلاح العتيقي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان ابرز التعديلات على القانون تقضي برفع سن عضو مجلس الادارة الى 30 سنة بدلا من 21 سنة «وهي سن لا يستطيع فيها الانسان أن يدير أموالا طائلة»، وأضاف النائب العتيقي ان القانون الجديد يشترط أن يحمل العضو شهادة جامعية بدلا من أن «يقرأ ويكتب فقط» وان يكون الانتخاب بنظام الصوت الواحد «الذي سيساهم في تفكيك الكثير من التحالفات الموجودة في القانون الحالي»، وأوضح ان انتخاب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس وأمين الصندوق وفقا للتعديل يجب أن يكون خلال أسبوع وألا يعتبر المجلس منحلا وأن يعين مراقب مالي واداري من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتشديد العقوبات التي تصل للسجن لمدة خمس سنوات.

بعد موافقة الإدارة العامة للمرور

«الأشغال»: إغلاق شارع السلام اليوم لتنفيذ خطوط المياه

لقطة لمشروع تطوير طريق الجهراء

ضمن خطوات اعمال الطرق ونقل الخدمات والمرافق في مشروع تطوير طريق الجهراء، فإنه سيتم العمل في إغلاق شارع السلام، بمنطقة الشويخ السكنية مساء اليوم الجمعة الواقع في 10 مايو والذي سيستمر ليومين حتى فجر السبت 12 مايو 2013، وذلك بهدف إستكمال أعمال تحويل خطوط المياه.

و في هذا السياق أكد مهندس المشروع، المهندس ياسر بودستور أنه تم أخذ الموافقة من الإدارة العامة للمرور، وتم التنسيق مع البلدية ومختار المنطقة من أجل إغلاق شارع السلام على مدار 48 ساعة ابتداء من اليوم الجمعة لغاية مساء السبت 11 مايو.

ولفت المهندس ياسر بودستور الى:» أن هذه الخطوة جاءت من أجل العمل على تمديد خط مياه عذب، ويمكن لسكان المنطقة استخدام الطرق الفرعية والداخلية، ونحن نعتذر لجميع مستخدمي طريق الجهراء عن أي إزعاج قد تسبب جراء هذه الاجراءات.

ويقع المشروع في الجانب الغربي لمدينة الكويت ابتداء من بوابة الجهراء «دوار الجهراء - الشيراتون» وينتهي بدوار الأمم المتحدة. ويعتبر مشروع تطوير طريق الجهراء واحد من إجمالي الخطه الاستيراتيجية التي وضعتها وزارة الأشغال العامه في دولة الكويت لتطوير شبكة الطرق في الدولة وذلك لتلبية المتطلبات المرورية المستقبلية وتقليل الازدحامات المرورية الحالية، وتحسين السلامة المرورية. وقد قامت وزارة الأشغال العامة بالتعاقد مع ائتلاف مجموعة لويس بيرغر العالمية بالتعاون مع المكتب العربي للاستشارات الهندسية كجهة مصممة استشارية للمشروع، والتعاقد مع شركة المقاولون العرب - عثمان أحمد عثمان كمقاول ومنفذ المشروع.

اختتام الحلقة النقاشية بكلية الأمن الوطني للتدريب على التعامل مع وسائل الإعلام

لقطة جماعية للمشاركين في الحلقة النقاشية

برعاية وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون التعليم والتدريب الفريق أحمد النواف وبحضور مساعد مدير عام كلية الأمن الوطني العميدفوزي السويلم، ومدير معهد الدراسات الإستراتيجية الأمنية العقيد حزام الرشيدي، اختتمت كلية الأمن الوطني الحلقة النقاشية للقيادات الوسطي تحت عنوان «التعامل مع وسائل الإعلام والمؤتمرات الصحافية» والتي نظمها معهد الدراسات الإستراتيجية الأمنية خلال الفترة من 5 - 9 مايو 2013، وشارك فيها 17 متدرباً من مختلف القطاعات بوزارة الداخلية والحرس الوطني.

وقد أدار الحلقة اللواء د.حسين عبدالرازق المستشار الإعلامي بوزارة الدفاع المصرية المسلحة.

وتهدف الحلقة النقاشية إلى تعريف المشاركين في اسلوب إدارة المؤتمرات الصحافية وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام وكيفية إلقاء البيانات الإعلامية الأمنية، وتم تسليط الضوء في الحلقة على الإعلام الحديث وتأثيره على المجتمع وخصائص وسائل الإعلام

وفن إدارة المؤتمرات الصحفية، واشتملت الحلقة على تدريب عملي لسيناريوهات التعامل مع وسائل الإعلام المرئية وكذلك على إدارة المؤتمرات الصحفية المخططة والطارئة.

وفي نهاية الحلقة تم توزيع الشهادات على المشاركين حيث أثني المتدربون على الفائدة العلمية التي تم اكتسابها من خلال ورشة العمل.

المقومات: لابد من ترسيخ مفهوم الحرية وفق ضوابط الشريعة

في بيان لها بمناسبة اليوم العالمي للصحافة أكدت جمعية مقومات حقوق الإنسان على أهمية الإعلام وحرية الصحافة في تنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مشيرة إلى تراجع تصنيف الكويت في مجال حرية الإعلام لدى بعض المنظمات المختصة أمر مؤسف، مضيفة أنه في الوقت الذي ننادي فيه بإطلاق هذه الحريات فإننا نؤكد ونشدد على ضرورة ترسيخ مفهوم الحرية المسؤولة والمنضبطة بضوابط الشريعة والدستور والقانون والأعراف المجتمعية السائدة

وتابعت لا يمكن في أي عالم متحضر أن تكون الحرية مطلقة فهناك أعراف اتفق عليها العقلاء يجب ألا يتم تجاوزها بحجة حرية الرأي والتعبير لاسيما وأننا بدأنا نلاحظ استخدام هذه الحرية بطريقة سلبية تهدد السلم الأهلي وتنشر التطرف ، وكان آخرها المساس بمقام النبي محمد صلى الله عليه وسلم من قبل بعض المغردين وهو ما جعل الدولة تأخذ إجراءاتها ضده ونحن نؤكد أن الخطأ مرفوض ولكن حقه في محاكمة عادلة وتوفير الضمانات له أمر واجب فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وأكدت الجمعية على أهمية احترام وتفعيل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة من جميع دول العالم بشأن عدم التعرض للصحافيين والمراسلين أثناء تغطيتهم للأحداث، آسفة لاستهداف العديد من هؤلاء الصحافيين والمراسلين في بعض الدول فضلا عن تعرضهم للتهديد والخطف والاعتقال أو منعهم من تغطية الأحداث ومعاقبتهم عليها، مبينة أهمية أن تتوافق التشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية التي ترتبط بها دولة الكويت في إشارة إلى تجميد قانون الإعلام الموحد الذي أثار جدلا كبيرا خلال الفترة الماضية.

تتمات

المبارك: الساحة

واوضح سموه ان الكويت تؤيد دراسة مقترح الاتحاد الخليجي الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية الشقيقة دراسة وافية من جميع الجوانب لتحقيق اهداف وتطلعات شعوب دول المجلس.

وأكد سموه ان الكويت كانت وستبقى رائدة في دورها الدبلوماسي على الصعيدين الخليجي والعربي موضحا ان اهتمامات الحكومة بالشأن الداخلي لا يمنعها عن القيام بهذا الدور مشيرا الى ان ما تشهده الساحة السياسية في الكويت يتم في اطار الدستور والقوانين وفي ظل مناخ ديمقراطي توارثه ابناء الكويت عن الاباء والاجداد.

بنفتبم

مورست على الحكومة انذاك بانها كانت اهدافها سياسية ولا تصب في مصلحة الدولة وان الغاء صفقة الداوكيمكال جاء لتفادي الاستجوابات النيابية الموجهة لذلك.

واعتبر التحالف ان التصريحات النيابية الحالية ليست سوى ذر الرماد في العيون لعدم الجرأة في قول الحقيقة.

وطالب التحالف بالابتعاد عن الاهواء السياسية في ذلك وطالب النواب بالنأي عن تلك المشاريع عن استخدام الادوات الدستورية والمح للحكومة بعدم الدخول في الصفقات السياسية.

وحمّل التحالف الوطني الديمقراطي في بيانه ليل امس الأول الحكومة وبعض نواب مجلس 2008 المسؤولية السياسية لتكبد خزينة الدولة والمال العام مبلغ يفوق المليارى دولار كغرامة لصالح شركة داو كيميكال الأمريكية، مشيرًا إلى أن هذه الاتفاقية منذ الإعلان عنها وصولا إلى إلغائها تمثل أحد أوجه الفساد السياسي التنفيذي والتشريعي

وقال «التحالف» إن تحذيرات القيادات النفطية من خطورة الغاء الصفقة بعد أن تم الاتفاق عليها تم تجاهلها تماما من قبل حكومة 2008 بعد أن خضعت لضغوطات نيابية كانت أهدافها سياسية وليست مصلحة الدولة.

واضاف أن ملف «كي-داو» يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن القرارت السياسية أقوى من الآراء الفنية ومصلحة الدولة، مذكرا في الوقت ذاته بموقف المجلس الأعلى للبترول -والذي استقال إثر الغاء المشروع وعدم احترام رأيه - والقيادات النفطية التي حذرت مرارا وتكرارا من الغاء الاتفاقية إلا أن لمجلس الوزراء في حينه رأي سياسي خضع لابتزاز نيابي، وهو ما جعلنا اليوم ندفع الثمن.

وأكد «التحالف» أن التصريحات النيابية حول محاسبة من تسبب في كارثة غرامة «داو» ليست سوى ذر للرماد في العيون، مشيرا الى أن الأطراف المتسببة في هذا الضرر معروفة إلا أن النواب الحاليين لن يتجرأوا في قول الحقيقة الكاملة.

وحذر «التحالف» في ختام بيانه من استمرار السلوك الحكومي والنيابي في وضع المشاريع الاقتصادية الكبرى تحت سندان الصفقات السياسية ومطرقة الأدوات الدستورية، مشيرا الى أن الآراء والقرارات الفنية هي من يجب أن ترسم خارطة التنمية الاقتصادية وليس الأهواء السياسية.

وكان فيصل الدويسان سأل وزير النفط عن الأسباب القانونية التي أدت إلى سداد شركة البتروكيماويات تعويض الداو في التاريخ الذي أعلن عنه؟، ووفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 11 لسنة 1988 القاضي بعدم جواز اللجوء للمحاكم الدولية في العقود المبرمة بين الجانب الحكومي والشركات الأجنبية فما هي الأسباب الداعية إلى عدم اللجوء إلى المحاكم الكويتية للفصل في عقد الداو؟، وما دور اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة البدائل في التعامل مع تعويض الداو؟ وما هي توصياتها؟ وهل تم الأخذ بها؟.

وبما أن مؤسسة البترول قد قامت بدراسة جدوى واطلعت على السيرة الذاتية لشركة داو كيميكال؛ فمن المسؤول عن الموافقة على الشرط الجزائي بعقد الشراكة مع الداو؟ وهل النسبة التي تم تحديدها كغرامة هي كمثيلاتها في عقود الداوالأخرى؟ وهل يعتبر هذا الشرط معتادا في مثل هذه الصفقات أم مبالغا فيه؟، وهل تم تحديد المتسببين بالموافقة على الشرط الجزائي المبالغ فيه؟ وهل تم توقيع عقوبات عليهم؟.

أرجو تزويدنا بنسخة من عقد الشراكة مع الداو باللغتين الانكليزية والعربية؟، ومن المسؤول عن الجانب الكويتي الذي أسهم في صياغة العقد؟.

يرجى تزويدنا بأسماء الفريق القانوني في قضية الداو؟ وهل قدم رأيا قانونيا حول فسخ العقد مع الداو؟ فإذا كانت الإجابة نعم فارجو تزويدنا بهذا الرأي؟ وكم هي المبالغ التي دفعت للفريق القانوني؟ وكم عدد العقود التي ابرمت مع الفريق القانوني الخاص بعقد وغرامة الداو؟، وهل لشركة الداو شراكات أخرى مع شركات مملوكة بشكل كامل أو جزئي للكويت؟، وهل لشركة الداو كيميكال مستشارون كويتيون؟ إذا كانت الإجابة نعم فارجو تزويدنا بأسمائهم.

انتخابات الجمعيات

في اجتماعها امس التعديلات على قانون الجمعيات التعاونية بتعديل 15 مادة واضافة خمس مواد جديدة.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور صلاح العتيقي في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان ابرز التعديلات على القانون تقضي برفع سن عضو مجلس الادارة الى 30 سنة بدلا من 21 سنة «وهي سن لا يستطيع فيها الانسان أن يدير أموالا طائلة».

وأضاف النائب العتيقي ان القانون الجديد يشترط أن يحمل العضو شهادة جامعية بدلا من أن «يقرأ ويكتب فقط» وان يكون الانتخاب بنظام الصوت الواحد «الذي سيساهم في تفكيك الكثير من التحالفات الموجودة في القانون الحالي».

وأوضح ان انتخاب رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس وأمين الصندوق وفقا للتعديل يجب أن يكون خلال أسبوع وألا يعتبر المجلس منحلا وأن يعين مراقب مالي واداري من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتشديد العقوبات التي تصل للسجن لمدة خمس سنوات، مستغربا ان بعض الجمعيات مكثت اكثر من 30 سنة وهو ادى الى فساد كبير في الجمعيات التعاونية.

واضاف ان انتخاب رئيس امين صندوق ونائب الرئيس خلال اسبوع والا يعتبر المجلس منحلا، وتعيين مراقب مالي واداري من قبل وزارة الشؤون وتشديد العقوبات والملاحقات الى 5 سنوات.

على الصعيد ذاته قال مقرر اللجنة الصحية هاني شمس ان اللجنة خرجت بتصور معين وتأمل أن يخدم القانون الحركة التعاونية ويضيف اضافة نوعية جديدة، مؤكدا ان التعديلات تمت على 15 مادة مع اضافة خمس مواد جديدة.

وتوقع شمس ان يعرض القانون في الجلسة ويقر بمداولة اولى على ان يقر في شهر مايو بالمداولتين لتخرج بعدها اللائحة التنفيذية خلال ثلاثة شهور لتنعم الحركة التعاونية بمزيد من الاستقرار.

من جهته قال النائب خليل الصالح ان القانون نقلته نوعية في الحركة التعاونية والآن نقول وداعا للمخالفات التي تصادر الرأي والكفاءة وتقلل من عملية الاحتقان، وعن الجانب الرقابي قال الصالح انه تم التشديد على هذا الجانب من خلال وضع مراقبين من الدولة على هذه الجمعيات.

وبين الصالح في حال تطبيق قانون كشف الذمة المالية سوف يفرض على كل مرشح جمعية تعاونية ان يكشف الذمة المالية قبل ان يترشح للجمعية.

وزير التربية

مشروعها الطموح ببناء «الكنترول» المركزي «الذي يضم غرف التصحيح والاستراحات والمطبعة السرية والتجهيزات الحديثة كافة التي من شأنها المساهمة في تسريع العملية ودقتها».

ومضى الحجرف: ان العمل بشكله اليدوي لا يمكن أن يستمر مع تزايد أعداد الطلبة سنويا وكثرة أوراق الاختبارات وعمليات التصحيح و«الكنترول» مبينا ان وفدا برئاسة وكيل التعليم العام محمد الكندري سيقوم بزيارة إلى سلطنة عمان في شهر يونيو المقبل للاطلاع على تجربتها في مجال تطبيق تصحيح الاختبارات الكترونيا ومعرفة الآلية المتبعة لتطبيقها في الكويت.

وقال انه «سيتم تغيير المناهج جذريا وستطبق المناهج الجديدة في المرحلة الابتدائية العام الدراسي «2014/2015» ومن ثم ستتبعها بقية المراحل» مبينا أن هناك محطات زمنية لقياس مدى نجاح تطبيق الخطة التطويرية للوزارة مع أهمية وجود مؤشرات تحدد مدى الالتزام بها.

ولفت الوزير الحجرف الى الخطة الاستراتيجية التطويرية لوزارة التربية «والتي اعتمدت على قرارات وآراء صادرة من الميدان التربوي والفصول الدراسية تحديدا».

ولفت الى جانب يتعلق بالمنشآت وتأهيل المدارس ضمن تلك الخطة من خلال برنامج الهدم واعادة البناء مشددا على أن الدولة لن تبخل في تقديم كل الدعم المادي لتنفيذ هذه الخطة.

وكشف الحجرف عن الاستراتيجية الخاصة بتطوير التعليم كشف عن تشكيل لجنة برئاسة الوكيل المساعد للتعليم العام ستتوجه إلى مسقط في العاشر من يونيو المقبل للاطلاع على تجربة السلطنة في هذا المجال ومن ثم تعد تقريرا مفصلا عن المشروع مبينا أن موعد الزيارة كان من المفترض أن يتم مطلع العام الدراسي الحالي إلا أنه تم تأجيله من قبل وزيرة التربية العمانية إلى حين بدء آلية التصحيح الفعلية للاختبارات مؤكداً في الوقت نفسه الإنتهاء من إعداد الميزانية اللازمة وتحديد الموقع المناسب لإنشاء مبنى الكنترول المركزي متضمنا المطبعة السرية وغرف التصحيح والاستراحات.

واستعرض الحجرف محاور استراتيجية تطوير التعليم التي ستنفذ وفق خطة زمنية تبدأ بتطبيق مناهج جديدة للمرحلة الابتدائية في العام الدراسي ما بعد المقبل 2014/2015 ثم مناهج المرحلة المتوسطة في العام الدراسي 2015/2016 ثم المرحلة الثانوية في العام 2016/2017 مشدداً على ضرورة تبصير الميدان التربوي بهذه التعديلات والمشاريع التطويرية التي تستوجب عملية تنفيذها شراكة مجتمعية من جميع الجهات والمؤسسات والأفراد مؤكدا في الوقت نفسه عدم إدراج البنية التحتية للمدارس ضمن مشروع الاستراتيجية فيما تم إدراجها ضمن مشاريع التنمية وتحت إشراف قطاع المنشآت التربوية الذي يقوم بخطته السنوية في برامج هدم وإعادة بناء المدارس القديمة وإجراء الإنشاءات الصغرى وتنفيذ كافة متطلبات الصيانة.

وفي مجمل رده على الأسئلة التي وجهت إليه من قبل أهل الميدان التربوي في منطقة الفروانية أكد الحجرف أن دور التوجيه الفني في الوزارة بحاجة إلى إعادة نظر يتم من خلاله قياس قدرة هذا الجهاز على الربط بين التطبيق الميداني في الفصل ومقارنته مع الأهداف الخاصة بتطوير المعلم والمناهج ومستوى الأداء والنتائج مبيناً أن الوضع الحالي للتواجيه أصبح عملاً روتينياً من خلال إرهاقه في الزيارات وإعداد الإختبارات ومتابعة عملية التصحيح الأمر الذي يستوجب إعادة الهيكل التنظيمي للتوجيه وتحديد تبعيته فيما إذا كانت للتعليم العام أو للمناطق التعليمية أو لقطاع المناهج.

وقال الحجرف أن استراتيجية الوزارة أعدت بمشاركة أهل الميدان التربوي ولم تتخذ بشكل فردي من خلال تشكيل فرق تنفيذ المشاريع التربوية في العام 2010 ومشاركة بعض مديري المدارس ومساعديهم والمعلمين في هذه المشاريع المدرجة في خطة التنمية لافتا إلى أن القرار في وزارة التربية يصدر من الفصل الدراسي بخلاف الوزارات الأخرى التي تصدر قراراتها من قبل صناع القرار فيها مؤكدا في الوقت نفسه أن أهل الميدان هم الأقدر على تلمس المعوقات وتشخيص مواضع الخلل وإعداد التقارير التي تترجمها الوزارة في نهاية المطاف إلى قرارات تخدم الطالب والعملية التعليمية.

وتطرق الحجرف إلى ملاحظات مديري المراكز المسائية مؤكداً أن التعليم المسائي لن يكون بديلاً سهلاً عن المدارس الصباحية خاصة فيما يتعلق بالاختبارات المؤجلة التي تسببت بهدر مالي في الأوراق وفي آلاف الاختبارات التي أعدمت مجدداً التأكيد على أن لا تهاون في الغش الذي انتهى زمنه إلى غير رجعة ومشيراً في الوقت نفسه إلى التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لاستحداث مناصب دائمة في هذه المراكز تديرها على أنها مدارس قائمة إذ أنه ليس من المعقول - وفق قوله - أن تضم المراكز المسائية آلاف الطلاب ويتم العمل فيها وفق الشكل الحالي

وعن صلاحيات مديري المدارس أشار إلى أن الهيكل التنظيمي الجديد والمطبق تجريبيا في 36 مدرسة سيمنح مدير المدرسة كامل الصلاحيات ويسهم في تخفيف الأعباء الإدارية الملقاة على عاتقة خاصة وأن عدد الطلاب أكثر بمئات المرات من أعداد المعلمين الأمر الذي دفع الوزارة إلى استحداث منصب مدير مساعد للشؤون الطلابية في كل مدرسة مبينا في الوقت نفسه أن ولي الأمر كان يتعامل في السابق مع الأخصائي الاجتماعي فيما يحتفظ اليوم بأرقام جميع المعلمين في هاتفه وهذا ليس خطأ ولكن يحتاج إلى تنظيم.

المليفي يدعو

ادلى به لـ«كونا» على هامش مشاركته في ندوة تنظمها جامعة الدول العربية بعنوان «التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الاقليمي العربي» بالتعاون مع شبكة المؤسسات العربية الوطنية المعنية بحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان، وأوضح أن «قيام الشعوب العربية بثوراتها ضد انظمتها لم تأت فقط من أجل المشاركة السياسية الحقيقية وانما من أجل أن تحصل على تنمية شاملة ودائمة تقضي من خلالها على البطالة والفقر والأمية وتحقق الأمن والاستقرار لأوطانها».

وشدد على ان ثمة حاجة الى تغيير وتطوير آليات العمل سواء في جامعة الدول العربية او البرلمان العربي أو مؤسسات المجتمع المدني لتتواكب مع تطلعات وامال الشارع العربي وطموحاته.

وقال « اننا نحتاج الى استراتيجية واضحة تنقلنا من النظام الحالي الى النظام الديمقراطي من دون أن نصاب بالأضرار الجانبية لهذه الانتقال كما نشاهدها الآن في العديد من البلدان العربية».

واشار الى سقوط بعض الانظمة العربية التي تقوم على النظام الديكتاتوري ونظام الرأي الواحد حيث تبع هذا السقوط ظهور مشكلات وانقسامات لا تتفق مع ما تتطلع له الشعوب العربية من بناء نظام ديمقراطي حقيقي.

وأكد أهمية انتقال المواطن العربي من نظام الرأي الواحد الى انظمة تقوم على المشاركة في الرأي واحترام الرأي الآخر وعدم عزله فضلا عن الاندماج بالمجتمع المؤسسي الكامل لتحقيق التنمية المطلوبة.

وشدد على ضرورة ايجاد منظومة عربية كاملة متكاملة لبناء جيل قادر على التعاطي مع المعطيات الجديدة التي تشهدها المنطقة العربي برؤية وفكر مختلفين.

«الحرس» نفذ

الإقدام والمواجهة، واشتمل البيان العملي على فرضية تعرض الرتل لإطلاق نار وإصابة حافلة وآليات بالتعطل، وتم التعامل معها من قوة حماية الأرتال الصديقة التي أبدت مهارات قتالية فائقة ودقة في الرماية وإصابة الأهداف، وتم إصلاح الأعطال التي أصابت بعض الحافلات والآليات ثم استأنف الرتل مسيرته.

[illegible]

ونوعا»، مؤكدا أنهم جاهزون لإلحاق «النكبة الكبرى والهزيمة» لإسرائيل.

واعتبر أن إسرائيل تقصف مواقع القدرة والقوة في سوريا لأنها تخيفها وتقلقها، ولا تقصف مواقع عسكرية للمسلحين فيها لأن هؤلاء يريحونها ويخدمونها، مؤكدا أن حزب الله يستعد لمواجهة أي عدوان إسرائيلي على لبنان بالمزيد من التسلح والاستعداد.

وكان مصدر إسرائيلي -وصف بالبارز- قد اعترف الأحد الماضي بأن إسرائيل شنت غارات على مواقع سورية، مستهدفة ما قال إنها أسلحة إيرانية مرسلة إلى حزب الله، بينما قال التلفزيون السوري إن إسرائيل شنت هجوما صاروخيا على مركز البحوث العلمية في جمرايا بريف دمشق. ميدانيا أطلقت دوريات الإسرائيلية المتواجدة بمنطقة الرويسة جنوب لبنان، صباح الامس أعيرة نارية ثقيلة على مدى 15 دقيقة في ظل تحركات مكثفة لدوريات الجيش الإسرائيلي بحسب تقرير نشر على وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية

وجاء في تقرير الوكالة أن إطلاق النار الإسرائيلي سبقه تحليق لطائرة استطلاع فوق أجواء مناطق حاصبيا والبقاع الغربي عند ساعات الفجر وعلى مدى حوالي 3 ساعات بشكل متواصل.

وتأتي هذه الأنباء في الوقت الذي تزداد فيه حدة التوترات على الحدود الشمالية لإسرائيل بعد سقوط صاروخين من الجانب السوري، وتعهدات إيرانية بأن رد سوريا سيكون قويا على قيام سلاح الجو الإسرائيلي باستهداف نقاط داخل الأراضي السورية..

من جهة أخرى قالت سوريا امس إنها ترحب بما وصفته «بالتقارب» بين الولايات المتحدة وروسيا خلال اجتماع عقد هذا الأسبوع اتفق خلاله البلدان على ترتيب مؤتمر بشأن إنهاء الصراع المستمر في سوريا منذ عامين.

ونقلت وسائل إعلام رسمية عن وزارة الخارجية السورية قولها في بيان «سوريا ترحب بالتقارب الأمريكي الروسي انطلاقا من قناعتها بثبات الموقف الروسي المستند إلى ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ولاسيما مبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

من جهته عبر الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي عن ترحيبه وتأييده للتفاهم الذي تم التوصل اليه في اجتماع وزيري خارجية روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في موسكو الثلاثاء الماضي بشأن الحل السياسي للأزمة السورية استنادا الى وثيقة جنيف.

«فزعة عربية»

وجاء في المذكرة ان الطلب الاردني يأتي تأييدا لطلب تقدمت به دولة فلسطين لعقد هذا الاجتماع المهم المتعلق بالاعتداءات على المقدسات في القدس الشرقية التي يتولى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني شرف رعاية وحماية وصيانة مقدساتها في إطار الرعاية الهاشمية التاريخية التي تم التأكيد عليها في الاتفاق التاريخي ما بين العاهل الاردني والرئيس الفلسطيني محمود عباس الموقع بالعاصمة عمان في 31 مارس الماضي.